

القراءات القرآنية: رؤية لغوية معاصرة

أ.د. محمد مختار عمر *

أثناء اشتغالي بجمع القراءات القرآنية وتصنيفها من أجل إخراج معجم لها ، تكشفت أمامي جوانب جديدة للموضوع ، وبدت لي بعض ملاحظات رأيت من الخير أن أقدم أهدبها للقارئ لعلها يجد فيها ما يفيد .

وسأصوب الضوء في هذا المقال على جوانب ثلاثة هي :

- ١ - شروط قبول القراءة عند اللغوى :
- ٢ - اختلاف نظرة اللغوى إلى القراءة باختلاف الغرض من الاستشهاد بها ؛
- ٣ - الأهمية التي يعطيها اللغوى للقراءات القرآنية ، وهل هناك ما يمكن أن تكشف عنه القراءات اللغوى ؟

وأبدأ بتوضيح موقف اللغويين من القراءات القرآنية وشروط قبولهم لها ، لأن هناك خلطاً كثيراً وقع في هذه القضية . وأحب بادئ ذي بدء أن أميز بين منهجين مختلفين وموقفين متباينين من القراءات القرآنية :

أولهما : موقف القراء وعلماء الأصول :

والآخر : موقف اللغويين والنحاة :

الفريق الأول حكمته النظرة إلى القراءة باعتبارها وسيلة تعبد وتقرب إلى الله ، وشرطاً لصحة الصلاة ، ومصدراً للتشريع ؛

أما الفريق الثاني فقد حكمته النظرة إلى القراءة باعتبارها أحد المصادر اللغوية المعتمدة ، وشاهدلاً لا يصح النظر إليه بمعزل عن سائر الشواهد اللغوية .

* أستاذ بقسم علم اللغة والدراسات السامية والشرقية بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة .

الفريق الأول — حين غلب المقياس الديني — وضع لقبول القراءة شروطاً ثلاثة هي :

١ — موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً .

٢ — موافقة العربية ولو بوجه .

٣ — صحة سندها واتصال روايتها (انظر النشر لابن الجزرى ١ - ٩) :

أما الفريق الثانى — وهو الذى يهمنى — فقد وضع لصحة القراءة شرطاً واحداً هو صحة الرواية عن القارى العدل حتى لو كان فرداً ، وسواء رويت القراءة بطريق التواتر أو الآحاد ، وسواء كانت سبعة أو عشرية أو شاذة . بل إن ابن جنى فى كتابه « المحتسب » كان حريصاً على وضع القراءة الشاذة على قدم المساواة مع القراءة السبعة ، وذلك فى قوله : « إنه نازع بالثقة إلى قراءة ، مخفوف بالرواية من أمامه وورائه . ولعله أو كثيراً منه مساو فى الفصاحة للمجتمع عليه » . وإذا كان اللغويون لم يشترطوا النقل المتواتر فى أى نص لغوى فلماذا يشترطونه فى القراءة القرآنية . وإذا كانوا قد صرحوا بقبول نقل الواحد إذا كان الناقل عدلاً رجلاً كان أو امرأة ، حرراً كان أو عبداً (الاقتراح للسيوطى ص ٨٦) فلماذا يوضع قيد على قبول القراءة دون غيرها ؟ بل أكثر من هذا يصرح السيوطى بأن العدالة وإن كانت شرطاً فى الراوى فهى ليست شرطاً فى العربى الذى يحتج بقوله .

و إلى جانب عدم اشتراط اللغوى للتواتر لم يشترط اتصال السند ورفعته إلى الرسول صلى الله عليه وسلم . واللغويون بهذا يتعاملون مع القراءة على أنها نص عربى رواه أو قرأ به من يوثق فى عربيته على فرض التشكك فى نسبة القراءة إلى الرسول . وبهذا يدخل فى باب الاحتجاج اللغوى كثير مما عدده القراء من باب التفسير أو الشرح اللغوى .

أما شرط موافقة القراءة لأحد المصاحف العثمانية فلا يتقيد به اللغوى كذلك . بل هو يرى فى هذا الشرط حداً من فائدة تعدد القراءات وإضاعة للحكمة من تشريعه . يقول ابن الجزرى فى النشر (١ - ٢٢) :

« فأما سبب وروده على سبعة أحرف فللتخفيف على هذه الأمة وإرادة اليسر بها والتهوين عليها وتوسعة ورحمة وخصوصية لفضلها وإجابة لقصد نبيا . : حيث أتاه جبريل فقال له إن الله يأمرك أن تقرى أمتك القرآن على حرف ، فقال صلى الله عليه وسلم أسأل الله معافاته ومعونته إن أمتى لا تطيق ذلك ، ولم يزل يردد المسألة حتى بلغ سبعة أحرف » .

ويقول : « إن النبى صلى الله عليه وسلم بعث إلى جميع الخلق أحمرها وأسودها عربياً وعجمياً ، وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة ، وألسنتهم شتى ،

ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها أو من حرف إلى آخر ، بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولا بالتعليم والعلاج لا سيما الشيخ والمرأة ، ومن لم يقرأ كتاباً : فلو كلفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا استطاع ، وما عسى أن يتكلف المتكلف وتأني الطباع .

ثم ينقل ابن الجزرى عن ابن قتيبة فى كتابه « تأويل مشكل القرآن » قوله :

« فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه صلى الله عليه وسلم بأن يقرئ كل أمة بلغتهم وما جرت عليه عادتهم : فالهذلى يقرأ (عتي حين) يريد (حتى) . والقرش لا يهزم ، والآخر يقرأ (قليل لهم وغيض الماء) بالإشمام : وهذا يقرأ (عليهم وفيهم) . والآخر يقر (عليهمو ومنهمو) بالصلة : إلى غير ذلك . ولو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً لاشتد ذلك عليه ، وعظمت الحنة فيه ، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة ، وتذليل للسان ، وقطع للعادة . فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل لهم متسعاً فى اللغات ومتصرفاً فى الحركات كتيسيره عليهم فى الدين . »

إن العادات النطقية والقادرة على التلفظ ببعض الأصوات دون بعض إنما ترتبط بالجانب الصوتى لا الكتابى . وإلا فأى صعوبة نطقية تتحقق فى أن يقرأ القارئ الكلمة كما قرئت : « فتيبنوا » أو « فثبتوا » ؟ وأى صعوبة فى أن ينطق كلمة « عباد » فى قوله تعالى : « وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً » كما قرأها ابن كثير وابن عامر ونافع وغيرهم : « عند الرحمن » ، أو كما قرأها أبى وسعيد بن جبير : « عبد الرحمن » ، (بفتح العين وسكون الباء) أو كما قرأها ابن عباس : « عباد الرحمن » ؟ (بضم العين وتشديد الباء) وهل تظهر الحكمة من تعدد القراءات فى مثل قوله تعالى : « وسخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعاً منه » ، حينما قرئت « منه » تارة : « منه » (بكسر الميم وتشديد النون والنصب) وتارة : « منه » (بفتح الميم وضم النون المشددة والإضافة) ، وتارة : منه (بكسر الميم وتشديد النون والرفع) ؟ .

فإذا كان مثل هذه القراءات يدخل فى باب المقبول مع غياب حكمة التخفيف فيها ، فلماذا نستبعد قراءات أخرى تبدو حكمة التخفيف واضحة منها لمجرد مخالفتها لرسم المصحف والأمثلة كثيرة على القراءات التى تدخل فى باب العادة الكلامية أو الخاصة اللهجية — مما يقبله اللغوى دون تردد — ويستبعده القارئ لمخالفتها رسم المصحف ، مثل :

١ — (وما هو على الغيب « بضنين ») ، التى قرئت : « بظنين » . وكلنا يلاحظ التداخل بين صوتى الضاد والظاء حتى فى لغة المعاصرين . ورسم المصحف لا يسمح بالتبادل بين الضاد والظاء .

٢ — قوله تعالى : (وإذا السماء « كشطت ») ، وقوله (فأما اليتيم فلا « تقهر ») فقد قرأهما ابن مسعود على خلاف سائر القراء حين أبدل الكاف قافاً في الأولى فصارت : « كشطت » ، وأبدل القاف كافاً في الثانية فصارت « تكهر » . والصلة الصوتية بين القاف والكاف أوضح من أن تحتاج إلى تعليق ، ورسم المصحف لا يسمح بالتبادل بين القاف والكاف :

٣ — قراءة ابن مسعود : « عتي حين » في : « حتى حين » ، وهي خاصة لهجية معروفة منقولة عن هذيل :

٤ — ومثل هذا يقال عن قراءة : « إنا أنطيناك الكوثر » بدلا من : « أعطيناك الكوثر » ، وقد قرأ بها كل من الحسن وطلحة وابن محيصن وأم سلمة .

بل إنني أرى أن شرط موافقة القراءة لأحد المصاحف العثمانية قد فتح باباً دخل منه بعض القراء واللغويين الذين غلبوا جانب الرسم على جانب الرواية ، فسمحوا بالقراءة بما يوافق الرسم دون التحقق من صحة الرواية . وهذا باب خطير دخل منه كثير من الطاعنين في القراءات حين ردوا كثيراً مما روى منها إلى الاجتهاد في النطق بما هو مرسوم . ولهذا كان حمزة بن حسن الأصفهاني في كتابه « التنبيه على حدوث التصحيف » حريصاً على أن يوضح ان احتمال الهجاء لا يكفي بل لابد أن يقرأ بهما لتصيرا قراءتين . أما إذا احتمل الهجاء لفظين ولم يقرأ بهما فلا تصيران قراءتين . وضرب الأصفهاني أمثلة لقراءات وافقت رسم المصحف ولم تصح الرواية فيها فعدت من التصحيف منها القراءات المنسوبة إلى حماد الراوية ، قال الأصفهاني : « وكان حماد الراوية يقرأ القرآن دون رواية فكان يقع في التصحيف » ، ومما صحفه ؛ « بل الذين كفروا في غرة (بكسر الغين) وشقاق » ، بدلا من « في غرة وشقاق » ، وكذلك : « لكل امرئ منهم يومئذ شأن يعنيه » ، بدلا من « شأن يغنيه » . . . وغير ذلك .

وروى الأصفهاني حكايات طريفة حول تصحيفات بعضهم مثل :

(أ) كان أحد رجال المتوكل يقرأ في المصحف اجتهداً ، فكان يقع في التصحيف حتى بلغ قوله تعالى : « وبشر المخبتين » فقرأها : « وبشر المخنثين » (بنون مشددة مفتوحة) فأمر به فسحب على وجهه .

(ب) كان عبد الله بن أحمد بن حنبل يقرأ سورة العلق فقرأها : « اقرأ باسم ربك الذي خلق » — بالبناء للمجهول — فقال له أحد الموجودين : أبوك ضرب بالسياط على أن يقول : كلام الله مخلوق ، وقد جعلت خالق الأشياء مخلوقاً .

(ج) كان النوليد بن عبد الملك يقرأ : « ياليتها (بتاء مضمومة) كانت القاضية » فسمعها عمر ابن عبد العزيز فقال : « ياليتها كانت بك » .

أما شرط « موافقة العربية ولو بوجه » فلا يرى اللغوى ضرورة له ؛ لأنه أمر متحقق لا محالة حين يتحقق شرط الرواية ، ولهذا يقول ابن الجزرى : « وقولنا فى الضابط : (ولو بوجه) نريد به وجهاً من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصيحاً ، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافأ لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح . . . » (١ - ١٠) . وحين أراد ابن الجزرى أن يمثل لما نقله الثقة ولا وجه له فى العربية لم يجد ما يمثل به إلا ما كان من قبيل السهو والخطأ ، ومع ذلك عقب بقوله : وهو قليل جداً بل لا يكاد يوجد » (١ / ١٦) .

ومن الغريب أن نجد من بين المشتغلين بالقراءات من المعاصرين من يحاول إسقاط ماعدا القراءات السبع من الكتب ، ويرفض إثباتها أو الإشارة إليها لأى غرض من الأغراض . فأقصى ما يمكن أن يقوله قائل : إنه لا تصح الصلاة بغير المتواتر ؛ لأنه ليس بقرآن . ولكن إذا لم يكن قرآناً ، أليس من وجهة النظر اللغوية البحتة كلاماً عربياً فصيحاً ؟ وإذا كان يحظر التعبد به أو قراءته فى الصلاة ، أليس هناك مجالات أخرى لروايته والاستشهاد به ؟ يقول القسطلانى (لطائف الإشارات ص ٧٣) : « إن من قرأ بالشواذ غير معتقد أنها قرآن ولا يؤهم أحداً ذلك ، بل لما فيها من الأحكام الشرعية عند من يحتج بها ، أو الأحكام الأدبية فلا كلام فى جواز قراءتها » . وبهذا ينبغى أن تدخل القراءات بجميع درجاتها ومستوياتها فى الدرس الأدبى واللغوى دون حرج .

فإذا انتقلنا إلى النقطة الثانية وهى نظرة اللغوى إلى القراءة ، وجدنا هذه النظرة تختلف باختلاف الغاية من الاستشهاد بها . فإن كانت الغاية إثبات وجود اللفظ فى اللغة ، أو ضبط نطقه ، أو ذكر معناه ، أو غير ذلك من النتائج الجزئية التى لا تعم حكماً ، ولا تبني قاعدة — إذا كانت الغاية كذلك فلا يهم كثرة النماذج اللغوية الموافقة لهذه القراءة أو قائلها ، كما لا يهم أن تكون القراءة هى النموذج الوحيد المنقول إلينا . وقد قبل اللغويون روايات الآحاد بالنسبة لجميع الشواهد اللغوية فى مثل هذه الحالة .

أما إذا كانت الغاية من الاستشهاد وضع قاعدة ، أو استنباط حكم ، أو تقنين نمط فإن اللغوى حينئذ يضع القراءة إلى جانب غيرها من النصوص ، ويوازن بينها ، ويبنى القاعدة على الكثير الشائع ، سواء كان مقروءاً به ، أو غير مقروء ، وسواء كانت القراءة

متواترة أو غير متواترة : والقراءة حينئذ لا تتميز بوضع خاص ، ولا تنفرد بنظرة معينة بالنسبة لسائر المصادر اللغوية . وكيف تتميز والنص القرآني نفسه لم يعط أى ميزة فى مجال التقعيد على غيره من النصوص ؟

ألم يتوقف اللغويون عند بعض الآيات القرآنية فحفظوها ولم يقيسوا عليها لأنها لم تأت طبقاً للنموذج الشائع فى لغة العرب ؟

أينا يسمح بأن يقيد المتعلم على الآية القرآنية « إن (بنون مشددة) هذان لساحران » فيرفع الطرفين بعد « إن » ؟ (الآية ؟ ٦٣ طه) وهى قراءة نافع وابن عامر وحمزة وعاصم والكسائى من القراء السبعة . ومثل هذا يقال عن قراءة معظم السبعة « بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيدين الصلاة والمؤتون الزكاة » (النساء ١٦٢) .

فالقراءة إذن فى مجال التقنين والتقعيد لا تعزل عن بقية المصادر اللغوية وهى القرآن الكريم والحديث النبوى الشريف والشعر الجاهلى والإسلامى ومأثور النثر من حكم وأمثال وخطب . . . وهى توضع مع غيرها فى سلة واحدة ويصنف الجميع ويحلل ثم توضع القاعدة على ما تثبت كثرتة ويتضح شيوعه واطراده ، لأنه هو الذى يمثل اللغة المشتركة أو القاعدة التى يجب محاسنتها والالتزام بها .

ومعنى هذا أن معيار اللغوى ومنهجه يختلف عن معيار القارئ ومنهجه ، وأن أى محاولة لفرض منهج القراء على اللغويين سيعنى فرض منهج علم على علم آخر ، كما سيظهر اللغوى بمظهر المضطرب أو المناقض فى أقواله وأفعاله :

وعلى هذا فحين يقول اللغويون عن القراءات :

١ - « والقراء لم يطالبوا بأن يحملوا القراءة على ما يجوز فى كلام الرب بل إن قراءتهم مردودة إلى الرواية » (رسالة الملائكة ص ١٨٨) .

٢ - « الرواية تصالحها إلى رسول الله ، والله تعالى يقول : (وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا) وهذا حكم عام فى المعانى والألفاظ » (المحتسب لابن جنى) .

٣ - « والسلامة عند أهل الدين إذا صحت القراءتان عن الجماعة ألا يقال إحداهما أجود من الأخرى لأنهما جميعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم فيأثم من قال ذلك » (إعراب القرآن للنحاس) -

فليس معنى هذا أنهم لابد أن يعتقدوا عليها بصورة مطلقة ، وأن يخالفوا أمثلتهم الكثيرة

ليبينوا على ما كان منها قليلا . كما أنه ليس معنى رفضهم التعميد على بعض القراءات أنهم يرفضون قبول القراءات ككل .

وبهذا يمكننا أن نفهم وجهة نظر اللغويين القدماء الذين استبعدوا من مجال الاستشهاد قراءات سبعية مثل :

١ - قراءة ابن عامر : وكذلك زين (بضم الزاي) لكثير من المشركين قتل (بضم اللام) أولادهم (بفتح الدال) شركائهم « بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول .

٢ - قراءة حمزة : « واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام » بالجر على عطف الظاهر على الضمير المتصل دون إعادة حرف الجر . وقد وضع أبو على الفارسي ذلك قائلا : « وهذا ضعيف فى القياس وقايل فى الاستعمال . وما كان كذلك فترك الأخذ به أئسن » .

٣ - قراءة نافع : « وجعلنا لكم فيها معاش » بإبدال ياء مفعلة همزة فى الجمع وهى ليست زائدة . وقد قال المازني تعليقا على هذه القراءة : « أصل أخذ هذه القراءة عن نافع . ولم يكن يدري ما العربية » ، وقال الزجاج : « ولا أعلم لها وجهاً إلا التشبيه بصحيفة وصحائف . ولا ينبغي التعويل على هذه القراءة » .

وفى نفس الرقت قبلوا فى الاستشهاد قراءات غير سبعية مثل :

(أ) قراءة الحسن : اهبطوا مصر (بمنع مصر من الصرف) .

(ب) قراءة الحسن : ولا خوف (بفتحة واحدة) عليهم ولا هم يحزنون .

(ح) قراءة الأعشى : وإن منها لما يهبط (بضم الباء) من خشية الله (أ) .

فالنوع الأول وإن حقق شروط القراء لم يحقق شروط اللغويين ، والنوع الثانى وإن لم يحقق شروط القراء فقد حقق شروط اللغويين .

ومع هذا فنحن لا نقر بعض اللغويين على إساءتهم التعبير فى وصف القراءة من مثل قول المبرد عن إحدى القراءات : « هى لحن لا يجوز فى كلام ولا شعر » (قراءة أبي عمرو :

(١) مما استشهد به اللغويون من الشاذ « إنها ترمى بشرد كالقصر » على أن القصر أصول الأعناق ، و « إذ تلقونه بألسنتكم » من الولق وهو الاستمرار فى الكذب ، و « فقبضت قبضة من أثر الرسول » على أن القبض الأخذ بأطراف الأصابع ، و « دابة من الأرض تكلمهم » على أن الكلم الجرح .

إلى بارئكم) بسكون الهمزة ، وقوله عن قراءة أخرى : « لو صليت خلف إمام يقرأ :
الذى تسألون به والأرحام لأخذت نعلي ومضيت » . ومن مثل قول الزمخشري : « وأما
قراءة ابن عامر (قتل أولادهم شركائهم) فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر
لكان سمجاً مردوداً . فكيف به في الكلام المنشور ؟ فكيف به في القرآن ؟ . والذي
حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف « شركائهم » مكتوبة بالياء . ولو قرأ بنجر الأولاد
والشركاء لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب (الكشف ١ - ٢٥٣) .

وقد كان الأدب في مجال الحكم على القراءة يقتضى التحفظ في إطلاق الأحكام ،
والدقة في اختيار الكلمات . وكان يكفي اللغوى القول بمخالفتها للأصول العامة ، أو
بموافقها لإحدى اللهجات ، أو نحو ذلك . كما كان يرفع عنه الحرج أن يستعمل عبارات
مثل قول الطبري : « وأعجب القراءتين إلى كذا » ، وقول الفراء : « وإنه لأحب الوجهين
إلى » ، وقوله : « ولست أشبهى ذلك » ، ونحوه .

بقيت النقطة الأخيرة المتعلقة بأهمية القراءات اللغوية ، وألخص القول فيها فيما يأتي :

لا يعين عن البال أن القراءات القرآنية تعد كنزاً لغوياً وأدبياً لم يكتشف بعد ، وأنها
بما أثارته من حوار وجدل قد أخصبت التفكير اللغوى العربى ، وشجذت الهمم والعقول
لمناقشتها وتحليلها والحكم عليها .

وهى بالإضافة إلى هذا وذلك يمكن أن تزود اللغوى — فى فهمه وتحليله للغة العربية
الفصحى ولهجاتها — بمعين لا ينضب وزاد لا ينفد . وأستطيع أن أضرب عشرات الأمثلة
للأهمية اللغوية للقراءات وإن كان المجال لا يسمح بذلك . ولهذا فسأقتصر على بعض الأمثلة
التي بدت لى أكثر أهمية من غيرها :

أولاً : لا ينكر أحد أن القراءات القرآنية وطرق التلاوة للنص القرآنى تعد المثال الحى
الوحيد لكيفية نطق الفصحى قديماً وحديثاً . وكثيراً ما نحتاج عند وصف صوت من
الأصوات أو ظاهرة صوتية معينة إلى الاستهداء بنطق المجيدين من قراء القرآن . أما باقى
المصادر اللغوية فقد وردتنا مكتوبة لا منطوقة ، وكثيراً ما أوقعت طريقة الكتابة العربية
العربية فى التصحيف والتحريف :

ثانياً : أن بعض القراءات قد يوضح المراد من الآية ويلقى الضوء على معناها :
ومن ذلك قوله تعالى فى سورة المائدة : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » : وقد جاءت
قراءة ابن مسعود لتحديد اليد التي يبدأ بقطعها وهى « فاقطعوا أيماهما » . ومنه قوله تعالى فى
نفس السورة : « فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم

أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام » وقد قرأ أبي وابن مسعود وغيرهما : فصيام ثلاثة أيام متتابعات ، فدلّت القراءة على شرط التتابع : كما أن اختلاف القراءة قد يؤدي إلى اختلاف الحكم الفقهي . ومن ذلك قوله تعالى : « يأياها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين » فقراءة حفص المثبتة في نص المصحف بنصب « أرجلكم » عطفاً على الوجوه والأيدي . وبذلك تكون الأرجل داخلة في الأعضاء المغسولة . أما قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة وغيرهم فكانت بكسر « أرجلكم » بالعطف على الرءوس ، فتكون الأرجل داخلة في المسح مع الرأس . وقد قال الفقهاء إن القرآن قد نزل بالمسح على الرأس والرجل أولاً ، ثم عادت السنة إلى الغسل .

ثالثاً : كثير من القراءات يكمل بعضه بعضاً أو يفسر بعضه بعضاً . فكما أن القرآن يفسر بعضه بعضاً فكذلك القراءات يفسر بعضها بعضاً ويفسر بعضها بعض القرآن ، وأضرب على ذلك الأمثلة القليلة الآتية :

(أ) يقول تعالى : « هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات . فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله . وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا » .

فقد اختلف المفسرون في معنى الآية ، فمنهم من قال : إن الذي يعلم تأويله : الله والراسخون في العلم ، وبذلك عطفوا الراسخون في العلم على لفظ الجلالة :
ومنهم من قال : إن الذي يعلم تأويله هو الله فقط ، ثم استأنف قائلاً : والراسخون في العلم يقولون آمنا به .

والرأى الثاني أرجح وأوضح ، ولهذا جاءت قراءة أبي وابن عباس : « وما يعلم تأويله إلا الله . ويقول الراسخون في العلم : » - جاءت قراءتهم قاطعة بأن المراد هو المعنى الثاني لا الأول .

(ب) يقول تعالى متحدثاً عن فئة من اليهود : « ويقولون سمعنا وعصينا واسمع غير مسمع وراعنا . لياً بألسنتهم وطعنا في الدين » فكانوا يسكتون على « راعنا » لتوهم أنهم يريدون « الرعاية » مع أن قصدهم « الرعونة » . ولذا جاءت قراءة الحسن وابن محيصن كاشفة نية اليهود حيناً نونت كلمة « راعنا » : وهذا واضح من قول بقية الآية : « لياً بألسنتهم وطعناً في الدين » .

(ح) قال تعالى : « وما كان لنبي أن يغفل » (بفتح الياء على البناء للمعلوم) وهناك قراءة : « وما كان لنبي أن يغفل » (بالبناء للمجهول) . فعنى الأولى : أن يخون أصحابه بأخذ شيء من الغنائم خفية . ومعنى الثانية : أن يخون بالبناء (للمجهول) . وقد جاء في الأثر أن أحد المنافقين قال يوم بدر حين فقدت قطيفة حمراء من الغنيمة : خاننا محمد وغلبنا ، فأكذبه الله عز وجل . ولا شك أن القراءتين يكمل بعضهما بعضاً .

(د) ومثال آخر من سورة يوسف في قوله تعالى : « قالوا يا أبانا إن ابنك سرق وما شهدنا إلا بما علمنا » . وحيث لم يكن الأخ سارقاً حقيقة ، وإنما كان متهماً بالسرقة ، جاءت القراءة التالية لتدل على هذا المعنى ، وهى : « قالوا يا أبانا إن ابنك سرق (بضم السين وتشديد الراء)

رابعاً : تشتمل القراءات على شواهد لغوية سكنتت المعاجم عن إثباتها . ويحضرنى من هذا النوع الآن قوله تعالى : « وما قدروا الله حق قدره » . ولكن الشائع بيننا الآن وبخاصة فى مراسلاتنا ومكاتباتنا استخدام كلمة (التقدير) بمعنى التعظيم والاحترام . وقد جاءت القراءة القرآنية بالتشديد مصححة لهذا الاستعمال ، جاء فى الكشف : « وقرئ بالتشديد على معنى : وما عظموه كنه تعظيمه » . ولم يرد هذا الاستعمال فى المعاجم :

خامساً : يمكن اتخاذ القراءات القرآنية مركزاً لتحقيق التيسير ودليلاً لتصحيح كثير من العبارات والاستعمالات الشائعة الآن ، والتي يتخرج المتشددون عن استعمالها : وأضرب على ذلك الأمثلة الآتية :

(أ) يكثر فى الاستعمال الحديث ضبط الفعل « توفى » مبنياً للمعلوم فى مثل قولهم : « توفى فلان » إذا مات . وعلى الرغم من أن الاستعمال النصيح هو « توفى » بالبناء للمجهول ، فقد جاءت القراءة القرآنية مصححة النطق الحديث ، وذلك فى قوله تعالى : « ومنكم من يتوفى ومنكم من يرد إلى أرذل العمر » ، فقد قرأ الأعشى وغيره : « ومنكم من يتوفى » — بالبناء للمعلوم . قال النحاس فى إعراب القرآن وأبو حيان فى البحر الحيط : أى يستوفى أجله .

(ب) نحن نقول الآن : « أمسية جميلة » ، « أمسية ثقافية » . ويتشدد بعض المحدثين فيضع شدة على الياء لتكون « أمسية » . ولكننا نجد فى بعض القراءات ما يصحح هذا النطق على أساس من التخفيف ، ومن ذلك .

* قوله تعالى : « تلك أمانهم » الذى قرأه أبو جعفر والحسن : أمانهم . (بالتخفيف)
* قوله تعالى : « ليس بأمانكم ولا أمانى أهل الكتاب » الذى قرأه أبو جعفر والحسن :
ليس بأمانكم ولا أمانى أهل الكتاب . (بالتخفيف)

« قوله تعالى : « إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته » الذى قرأه أبو جعفر كذلك :
في أمنيته (بالتخفيف)؛

فويل بعد هذا نتخرج من أن نقول : أمسية وأمنية وأضحية وأغنية ونحوها ؟

(ح) يشيع في الاستعمال الحديث استعمال « كلا » مع المثني المؤنث المجازى التأنيث
فنقول كلا الدولتين ، وكلا الصحيفتين . . ونحو ذلك . وقد جاءت القراءة القرآنية لتصحيح
هذا الاستعمال وذلك في قوله تعالى : « كلنا الجنة أتت أكلها » ، فقد قرأها ابن مسعود :
كلا الجنة أتت أكلها . قال في البحر : أتى بصيغة التذكير لأن تأنيث الجنة مجازى .

(د) ونحن نستعمل الآن الفعل هرع ويهرع مبنيًا للمعلوم ، فنقول : هرعت سيارات
الإسعاف . هرع رجال الشرطة . . والمذكور في المعاجم وفي كتب الصرف ملازمة
الفعل للبناء للمجهول . ولكن من القراء من قرأ في قوله تعالى :

وجاءه قومه يهرعون إليه . . : وجاءه قومه يهرعون إليه (بالبناء للمعلوم) ، كما
ذكر أبو حيان في البحر المحيط .

(هـ) تذكر كتب النحو أن من مواضع وجوب الكسر لمهزة « إن » وقوعها مفعولا
للقول . ولكن كثيراً من المتحدثين يفتحونها . وقد كنت حيناً من الدهر أفكر في وسيلة
لتصحيح ذلك حتى انتهيت إلى تخريجها على تقدير حرف الجر ، وحذف حرف الجر
قياسي مع « أن » . وظلت متردداً في إعلان هذا الرأي حتى وقعت على القراءات القرآنية الآتية :
« إذ قالت الملائكة يا مريم أن الله يبشرك بكلمة منه .

« ولئن قلت أنكم مبعوثون من بعد الموت . قال في البحر لأن « قلت » في معنى
« ذكرت » .

(و) يمثل باب العدد مشكلة كبيرة للمتعليم العربي ، فتارة يخالف وتارة يطابق ،
وغير ذلك . وتزداد المشكلة بالنسبة للعدد من ثلاثة إلى عشرة لأن تمييزه جمع ، ولا بد من
رد الجمع إلى المفرد للحكم بتذكير التمييز أو تأنيثه . ومعنى هذا أن من يريد أن يقول
٣ اختبارات أو ٣ دول لا بد أن يقوم بثلاث خطوات ليضع العدد في صورته الصحيحة :
رد الجمع إلى المفرد ، الحكم عليه بالتذكير أو التأنيث ، مخالفة العدد للمعدود : ألا يحل
المشكلة أن ننصح المتعلم بأن يقدم المعدود ويؤخر العدد وحينئذ تجوز له المطابقة لأنه نعت ،
وتجوز المخالفة لأنه عدد ؟

وقد جاء المخرج في قوله تعالى : وكنتم أزواجا ثلاثة ، فقد قرئ كذلك : وكنتم
أزواجا ثلاثاً . كما ذكر ابن خالويه في مختصر البديع .

سادساً : من الممكن ضم القراءات القرآنية إلى النص المصحفي وإعادة الدراسة لبعض الأبواب الصرفية المعقدة أو التي تتسم بالاضطراب والفوضى ، وذلك في محاولة للخروج بقاعدة عامة تزيل الاضطراب ، أو تنبئ رأى قد يكون مرجوحاً لكنه يزيل حرجاً ويصحح خطأ .

وأضرب مثالين لتوضيح ما أقول :

(أ) تشكل عين الفعل الثلاثي المجرد عبئاً كبيراً على كاهل المتحدثين وتتوزع أبواب هذا الفعل بين الكسر والفتح والضم في كل من الماضي والمضارع دون ضابط صارم . وأكثر الأبواب شيوعاً في اللغة العربية ما كان بفتح الماضي مع ضم مضارعه أو كسره (طبقاً لقاعدة المخالفة) . ولكن المتحدث يقف حائراً - إن لم يرجع إلى المعجم - في كثير من الأحيان هل مخالفة حركة الماضي في المضارع تكون إلى الكسر أو الضم ؟ .

ولعلنا نجد في أمثلة القراءات القرآنية ما يسمح لنا بفتح باب الاختيار في حركة المخالفة فنكسر أو نضم حسب ما شاع على ألسنة المثقفين وقبله العرف اللغوي الحديث . وقد وردت الأفعال الآتية - وغيرها كثير - بالكسر والضم :

ثم لننصفه في اليم نسفأ :

فكنتم على أعقابكم تنكصون :

ويوم يحشرهم وما يعبدون من دون الله :

ويوم يحشر أعداء الله إلى النار : (على قراءة البناء للمعلوم) :

لم يسرفوا ولم يفتروا وكان بين ذلك قواماً :

فلما أراد أن يبطش بالذى هو عدو لهما :

عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة :

ولما ضرب ابن مريم مثلاً إذا قومك منه يصدون .

فمن نكت فإنما ينكت على نفسه :

فسيقولون بل تحسدوننا :

ولا تلمزوا أنفسكم :

سنفرغ لكم أيها الثقلان .

(ب) قل من المتحدثين من يلاحظ فتح ما قبل واو الجماعة وياء المخاطبة إذا كان الفعل منتهياً بألف مثل : أنتم تسعون إلى ما فيه مصلحة عامة — أنت تسعين إلى ما فيه خير الوطن . والشائع بيننا الآن ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء طرداً للباب على وتيرة واحدة وثأراً بما يحدث مع الأفعال المنتهية بواو أو ياء .

ألا نستأنس بما ورد في بعض القراءات القرآنية فنرفع الحرج عن نفوس المتحدثين ونجيز ما أجازوه هم بالفعل لأنفسهم ؟

لقد قرأ الحسن : فقل تعالوا (بضم اللام) ندع أبناءنا وأبناءكم (٦١ آل عمران) .

كما قرأ : وإذا قيل لهم تعالوا (بضم اللام) إلى ما أنزل الله (٦١ النساء) .

وقرأ كثير من القراء : لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا (بضم العين) فيه (٢٦ فصلت) .

سابعاً : بعض القراءات يعد من باب التفسير اللغوي لبعض الألفاظ مما يكون له الأفضلية على غيره من التفسيرات ، أو يلقى ضوءاً على المعنى المراد من اللفظ ، ومن ذلك :

* إني أراي أعصر خمراً — قرأها ابن مسعود : أعصر عنياً .

* تكاد السموات يتفطرن منه — قرأها ابن مسعود : يتصدعن منه .

* إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم — قرأها أبي وهب وعائشة وغيرهم : حطب جهنم .

* حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها — قرأها أبي وابن عباس : حتى تستأذنوا .

* كالعن المنفوش — قرأها ابن مسعود : كالصوف المنفوش .

ثامناً : تسجل القراءات كثيراً من اللهجات العربية التي جاءت وفقاً لها . ولهذا فهي مجال خصب لمن يريد دراسة اللهجات العربية القديمة والحديثة . ويمكننا تلمس كثير من صور النطق الحديث في هذه القراءات مثل :

(أ) نطق وزن فمول بكسر فائه كما في :

إنك أنت علام الغيوب .

لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم .

وليضربن بخمرهن على جيوبهن .

وفجرنا فيها من العيون .

(ب) نطق كلمة أربعين بكسر الباء ، كما في قوله تعالى : وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة .

(ح) نطق كلمة « شجرة » بإبدال الجيم ياء ، كما في قوله تعالى : ولا تقربا هذه الشجرة ، التي قرئت : الشيرة .

(د) نطق كلمات الثلث والرابع والسادس والثمان . . وغيرها من الكسور بسكون الحرف الثاني كما في النطق الحديث .

(هـ) نطق كلمة « الجهاز » بكسر الجيم ، كما قرئ في قوله تعالى : فلما جهزهم بجهازهم .

(و) نطق كلمة « الجمعة » بسكون الميم كما قرئ في قوله تعالى : « من يوم الجمعة » .

تاسعاً : تحوى القراءات القرآنية كثيراً من أحكام الإلقاء والتلاوة كالوقوف على التاء المربوطة ، وحذف الحركة أو تسهيلها ، وأحكام الوقف والإمالة والإدغام والإبدال والمد والقصر والتفخيم والترقيق وغيرها .

وأخيراً نقول إن كثيراً من القراءات قد يضع علامات استفهام أمام بعض الأحكام والقواعد النحوية السائدة التي تتعلق بباب الممنوع من الصرف وبحذف ألف ما الاستفهامية عند سبقها بحرف جر ، وبدلالة بعض صيغ الجموع وأنواعها على التثنية أو الكثرة ، ونجر المنقوص الممنوع من الصرف بفتحة مقدرة ، وبهمز عين مفاعل إذا كانت ياء أو واواً ، وغير ذلك .